

المدير العام لبنك الشام الإسلامي أحمد يوسف اللحام:

على المصارف فتح مجالات التوظيف والاستثمار بشكل أوسع وطرح منتجات تمويلية جديدة



بين المدير العام لبنك الشام الإسلامي أحمد يوسف اللحام أن المصارف العاملة في سورية من القطاعين العام والخاص على حد سواء أثبتت متانة القطاع المصرفي السوري، لجهة استمرار هذه المصارف في عملها، واستمرار التزامها تجاه العاملين فيها وتجاه الجهات العامة، إضافة إلى تغطيتها جميع السحوبات التي حصلت خلال الفترة الماضية رغم كثافتها في بدايات الأزمة كنتيجة طبيعية لهواجس المواطن السوري حول الأوضاع العامة واحتمال أن تتعرض الليرة السورية لهزات في قيمتها وقدرتها الشرائية، فكان تعامل المصارف مع ظروف الأزمة وهو اجس المواطنين تعاملًا متزنًا طمأن المواطنين وأزال عنهم هواجسهم ومن ضمنها البنوك الإسلامية التي أثبتت جدارتها وقدرتها على الاستمرار في ظل ظروف غير اعتيادية. وغيرها العديد من النقاط المهمة كانت محور الحديث مع المدير العام لبنك الشام، وفيما يلي نص الحوار:

■ ما العوائق أمام تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية في سورية؟
 ■ أهم العوائق تتمثل في الظروف الراهنة والمقاطعة التي تفرضها جهات خارجية ومع ذلك نحاول باستمرار إيجاد المنافذ التي تمكننا من مواصلة أعمالنا وتطويرها ونتمنى إعادة دراسة موضوع الإزدواجية الضريبية والتي من الممكن تحصيل الضريبة مرتين من منتج واحد.
 ■ كيف تكيف البنك مع الظروف والمعطيات الاقتصادية غير الطبيعية التي أفرزتها الأزمة، ليبقى محافظاً على استقرار مركزه المالي، متفادياً حدوث موجة سحب للسيولة؟
 ■ تمكن بنك الشام وضمن الظروف السائدة الصعبة من الاستمرار بالحفاظ على وضع مالي متميز من خلال الحفاظ على قاعدة من العملاء المميزين واتباع سياسة متحفظة لحفاظا على متانة وضعه المالي على التمويلات الممنوحة ومراقبة التمويلات التي تحتاج إلى متابعة حثيئة إلى جانب الاستمرار في التخطيط لتطوير أعماله المصرفية قدر المستطاع لتعويض بعض الأعمال والخدمات المصرفية ورفع جودتها وتنوعها لتلائم الظروف السائدة والعمل على تفعيل إدارة الأزمة بشقيها الإداري والمالي رغم معاناة البنك من ترك عدد من كوادر البنك لمناصبها وذلك من خلال متابعة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبشكل مستمر ويومي بهدف حماية منجزات البنك وتمتين الوضع الداخلي.
 وبناءً على ذلك فقد سجلت مؤشرات الملاءة والمتانة المالية للبنك في نهاية عام ٢٠١٤ مؤشرات إيجابية تشير إلى متانة المركز المالي في المصرف فقد حافظ البنك على نسبة كفاية لرأس المال للغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ بلغ ٥٤,٦٩٪ أما للغاية ٢٠١٥/٠٦/٣٠ فقد بلغ ٤١,٢٤٪
 أما معدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ونسبة تغطية مخصص تدني التمويلات لصافي الديون غير العاملة للغاية ٢٠١٤/١٢/٣١ حيث بلغ ١٤,٣٠٪ أما للغاية ٢٠١٥/٠٦/٣٠ فقد بلغ ١٧,٨٧٪ والتي تشير إلى اتباع البنك لسياسة مدروسة في ظل الأزمة.
 ■ كيف تعامل المصرف مع المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق؟
 ■ قام بنك الشام في بداية الأزمة بتخفيض المحفظة التمويلية بالليرة السورية إلى النصف تقريباً وتخفيض المحفظة التمويلية بالدولار الأميركي إلى حدودها الدنيا مع قيام البنك برعاية أوضاع العملاء الاقتصادية بسبب ظروف الأزمة حيث عمد إلى جدولة التسهيلات الائتمانية وإجراء عمليات التقلب بما يتوافق وإمكانياتهم وتدفقاتهم النقدية حتى يتمكنوا من تجاوز حالات التعثر.
 ومع بدايات عام ٢٠١٤ بدأ بنك الشام بالتوسع التدريجي في منح التمويلات للعملاء بخطا واضحة ومحددة اعتماداً على العملاء الذين أبدوا جدارة ائتمانية خلال الأزمة وقدموا الضمانات العقارية الجيدة والمقبولة والتركيز على المجالات التي تخدم الوضع الاقتصادي بشكل عام في سورية إضافة إلى طرح منتجات إسلامية تتوافق في طبيعتها مع الصعوبات والتحديات الحالية والتي أثبتت بشكل كبير قدرتها على مكافحة تهريب الأموال من خلال تأكيدها على العمل التجاري داخل سورية ومعاينة البضائع موضوع التمويل ما يضمن عدم تهريب هذه الأموال التي يتم الحصول عليها من البنك وذلك ضمن متطلبات وتوجيهات مصرف سورية المركزي.
 ■ ما موقفكم من فائض السيولة في المصارف الذي يؤثر على فعالية الإدارة المصرفية؟ وما مقترحاتكم لمعالجة هذا الأمر بفعالية؟
 ■ الأصل أن يتم الاحتفاظ بنسب سيولة كافية لمواجهة أي التزامات قصيرة الأجل وضمن الحدود المقررة من مصرف سورية المركزي وأن يتم استثمار أي فائض ضمن مجالات التمويل والاستثمار المتاحة لدعم الاقتصاد الوطني، لذلك يجب على المصارف فتح مجالات التوظيف والاستثمار بشكل أوسع وطرح منتجات تمويلية جديدة تساهم في استقطاب العملاء من جميع الشرائح والمستويات وهذا ما يتبناه بنك الشام للتعامل مع فائض السيولة.
 ■ كيف تقيمون القرارات الصادرة عن الجهات الإشرافية خلال الأزمة، وخاصة المتعلقة بتحويل الأرباح غير المحققة من قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل؟ وغيرها من القرارات المتعلقة بكفاية رأس المال؟
 ■ عملت الجهات الإشرافية خلال فترة الأزمة على دعم

ومساندة البنوك من خلال إصدار بعض القرارات التي تخفف بعض الأعباء من جهة ومن جهة أخرى تزيد من إجراءات الضبط والرقابة ومتابعة تطبيقها (مثل قرارات مخصصات الديون - كفاية رأس المال..... الخ) وكذلك قرارات معززة وداعمة لميزانيات المصارف ومنها موضوع الأرباح وذلك لتبقى المصارف متمتعة بموقف مالي قوي يساهم بدوره في دعم الاقتصاد الوطني خلال الظروف الراهنة.
 ■ كيف تتعاملون مع مشكلة انخفاض قيمة ضمانات القروض وانخفاض درجة سيولتها؟
 ■ تتم مراقبة هذا الجانب باستمرار لذا يتم إعادة تخمين الضمانات مقابل التسهيلات بشكل دوري من مخمين عقاريين معتمدين من المصرف بما يضمن تغطيتها للتسهيلات الممنوحة ويتم اعتماد نسب تغطية جيدة بما لا يقل عن ١٥٠٪ من قيمة التمويلات الممنوحة بما يضمن سهولة تسهيل هذه الضمانات في حال طلب الأمر من المصرف وذلك لتحصيل التسهيلات المتعززة.
 ■ ما أبرز سمات إستراتيجية المصرف؟ وكيف تتظرون إلى المستقبل المصرفي في سورية؟
 ■ لقد أخذت الخطة الإستراتيجية التي أعدها البنك بعين الاعتبار الظروف الحالية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفيما يلي أبرز أهدافها وسماتها:
 • تحقيق رضى عملاء البنك من الشركات والمؤسسات والأفراد من خلال توفير الخدمات المناسبة لهم وبالوقت المناسب وبالسعر المنافس وبالجودة العالية.
 • تحقيق الرضى الوظيفي للعاملين من خلال توفير بيئة عمل مناسبة محفزة وتوفير أنظمة وحوافز مادية ومعنوية تساهم في تمييز الولاء الوظيفي.
 • تحقيق رضى مالكي البنك من خلال تحقيق نمو متصاعد في حقوق الملكية.
 • تحسين وزيادة كفاءة العمليات وزيادة الطاقات الإنتاجية عن طريق الاستمرار في عملية التطوير والتحديث.
 • الاستثمار بتكوين وبناء قاعدة مصرفية تكنولوجية متطورة وتوفير موارد بشرية مصرفية مؤهلة وتطوير سياسات وأدلة العمل التي طالت مختلف قطاعات العمل في البنك.
 • تسويق النشاط المصرفي من خلال تطوير وتنوع المنتجات والخدمات الإسلامية والأداء المتميز وابتكار خدمات ومنتجات جديدة تلبي حاجة المجتمع وتجاوز الأثر السلبي للأزمة.
 • إدارة وتوظيف الفوائض النقدية ضمن السقوف الممنوحة بما ينسجم مع تعليمات مصرف سورية المركزي ووفق السياسة الاستثمارية في أسواق المال وأدوات الملكية المحددة والمعتمدة من مجلس إدارة البنك والتي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
 • التوسع في افتتاح الفروع ضمن الظروف المتاحة والممكنة من أجل خدمة أوسع شريحة من العملاء واستقطاب الودائع وتنميتها.
 • تعريب الهوية البصرية في ترسيخ الهوية المؤسساتية لبنك الشام على أنه المصرف الإسلامي الأول في سورية.
 • تفعيل وزيادة الدور الاجتماعي لبنك الشام.
 • تعزيز وجود البنك في السوق المصرفي والعمل على التوجه لاستهداف الفئات التي استمر نشاطها داخل البلاد والتي تعمل بشكل أو بآخر من خلال تفعيل أعماله التشغيلية مع القطاعات التي سمحت الظروف بالعمل معها سواء من خلال الاستيراد أو التصدير أو التمويل أو جذب الودائع وتنميتها.
 • تقوية وتمتين الجهاز الرقابي الداخلي بكل إداراته المختلفة. وأود أن أشير إلى أن الخطة تتسم بالمرونة حيث إنها قابلة للتطوير والتعديل حسب تحركات ومتطلبات السوق وبيئة العمل الخارجية من ناحية وبيئة العمل الداخلية في البنك من ناحية أخرى.
 ■ ما توصياتكم للحفاظ على متانة القطاع المصرفي في ظل المخاطر الراهنة، ولعبه دوراً مهماً في تمويل الإعمار؟
 • التزام البنوك التمام بدليل الحوكمة في النهج والتطبيق وتعليمات مصرف سورية المركزي وسياسات العمل الداخلي وتحديثها باستمرار.
 • اتباع سياسة التحفظ في ظل الأزمة والعمل على حماية حقوق المودعين والمساهمين.
 • الحفاظ على استمرارية العمل والتكيف مع التقلب الحاصل في الكادر الوظيفي وتطويره وتدريبه.
 • استمرار العمل على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية والإلكترونية والعمل على تحسين أدائها.
 • الاستمرار في التخطيط لتطوير البنوك أعمالها وتفعيل إدارة الأزمة. ما أبرز نتائج التحليل المالي لقائمة دخل المصرف (أفقياً وعمودياً)؟
 • ارتفاع إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ١٠٤٪ عن عام ٢٠١٣ نتيجة زيادة النشاط الاستثماري والتمويلي خلال عام ٢٠١٤
 • انخفاض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ١٢٪ عن عام ٢٠١٣ نتيجة انخفاض أرباح القطع البنوي غير المحققة نتيجة تغيرات سعر الصرف.
 • انخفاض إجمالي المصروفات بنسبة ١٣٪ عن عام ٢٠١٣ مما يساهم في زيادة ورفع ربحية البنك.
 • ارتفاع صافي الأرباح بعد استثناء أرباح القطع البنوي غير المحققة بنسبة ١١٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٣ نتيجة لازدياد النشاط التشغيلي للبنك وانخفاض المصاريف عن عام ٢٠١٣ عمودياً:
 وتحليل قائمة دخل المصرف للعام ٢٠١٤ شاقولياً، يتضح تركيز إيرادات البنك في أرباح تقييم مركز القطع البنوي بالمرتبة الأولى وهي غير محققة والتي تمثل ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الدخل التشغيلي، وإيرادات الخدمات البنكية في المرتبة الثانية والتي تمثل ١٦٪ من إجمالي الدخل التشغيلي، وإيرادات الأنشطة التمويلية في المرتبة الثالثة والتي تمثل ١٤,٦٪ من إجمالي الدخل التشغيلي، كما يبدو تركيز المصاريف في المخصصات المحتجزة لتغطية الخسارة في الاستثمارات المحفوظ بها في إحدى المؤسسات المالية الخارجية في المرتبة الأولى والتي تمثل ٥٠٪ من إجمالي المصروفات، والمصاريف العمومية والإدارية في المرتبة الثانية والتي تمثل ٢٥٪ من إجمالي المصروفات.
 أهم النسب المالية: نسبة الفعالية ((Efficiency Ratio)) وهي تبلغ ٢١٪ والتي هي نسبة المصاريف إلى الإيرادات، وتعتبر من أفضل النسب بالمقارنة مع البنوك الأخرى في سورية
 ■ ما أبرز نتائج التحليل المالي لقائمة المركز المالي الموحد؟
 ■ يتضح من الأطلاع على ميزانية البنك المعدة في نهاية عام ٢٠١٤ نمو بموجودات المصرف بلغ ٢١٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣ زيادة في ايداعات البنك لدى البنوك المرسله بنسبة ٢٧٨٪ عن عام ٢٠١٣ بهدف زيادة الاستثمار وتحقيق عوائد عالية.
 كما يظهر زيادة واستقطاب لودائع العملاء تمثلت على الشكل التالي: زيادة الحسابات الجارية للعملاء بنسبة ٤٥٪ والتأمينات النقدية بنسبة ٤٤٪ وحسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ٢٤٪ مما يدعم سيولة البنك ويفسح المجال في زيادة النشاط التمويلي والاستثماري للبنك، وارتفاع حقوق المساهمين بنسبة ٣٠٪ عن عام ٢٠١٣.
 أهم النسب المالية:
 نسب السيولة: بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية ٦٠,٥٨٪ وأعلى نسبة سيولة بكافة العملات خلال عام ٢٠١٤ حيث بلغت ١١٣,٨٣٪ علماً أن الحد الأدنى المحدد من البنك المركزي هو ٢٠٪ لليرات السورية و٣٠٪ للعملات الأجنبية أي أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته من خلال احتفاظه بسيولة عالية.
 أما بالنسبة لنسب ربحية المصرف: فقد بلغ معدل العائد على حقوق الملكية ٢٤,١٨٪، كما بلغ معدل العائد على الأصول ٣,٣٥٪ وتعتبر نسباً جيدة جداً مقارنة مع البنوك السورية الأخرى.
 ■ ما أبرز نتائج التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية؟ وكيف تقيمون التدفقات النقدية الحرة بعد خمس سنوات من الأزمة؟
 ■ بلغ التدفق النقدي الوارد للبنك في عام ٢٠١٤ نحو أربعة مليارات ليرة سورية، منه نحو مليار ونصف المليار ليرة سورية من النشاط التمويلي (زيادة في الإيداعات لدى المصرف)، و٦٠٠ مليون ليرة سورية حصة النشاط التشغيلي للبنك، والباقي هو أثر تغير أسعار الصرف، وبالنظر إلى التدفقات النقدية للبنك على مدار سنوات الأزمة، نلاحظ أنها كانت دائماً تدفقات نقدية موجبة ما عدا العام ٢٠١١ (بداية الأزمة) حيث شهد سحباً كبيرة لودائع العملاء في كافة البنوك السورية، أما في بقية الأعوام فنلاحظ عودة الودائع وتحسن السيولة، واستعادة القدرة على توليد النقد خاصة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية.